اعتراضات العلّامة ياسين الحُمصيّ العُليميّ (ت 1061هـ) على النحاة في حاشيته على شرح (التصريح بمضمون التوضيح)

الطالبة: ملك الأحمد كلية الآداب – جامعة البعث

الدكتور المشرف: صبحي قصّاب

مُلخّص البحث

يتحدّث هذا البحث عن اعتراضات العلّامة ياسين العُليميّ على النحاة، حيث بيّن معنى الاعتراض، ثمّ أعطى لمحة عن معنى الحواشي النحويّة وأهمّيتها، وعن حياة العليميّ، وشرح أصول حاشيته، أي: المُصنّفات التي بُنِيت عليها هذه الحاشية، وهي: الألفيّة لابن مالك، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام الأنصاريّ، والتصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهريّ.

ثمّ ناقش البحث اعتراضات العُليميّ على اثنين من أصحاب أصول الحاشية، وهما: ابن هشام الأنصاريّ، وخالد الأزهريّ، وانتقل بعد ذلك لمناقشة اعتراضاته على باقي النحاة.

الكلمات المفتاحيّة: اعتراض، حاشية، الألفيّة، التوضيح، التصريح.

Research Summary

This research talks about the objections of the scholar Yassin AL-Olimi, where he explained the meaning of the objection, then gave an overview of the meaning and importance of the grammatical footnotes, and the life of AL-Olimi, and explained the origins of his footnote, which of the works on which this footnote was built, which is the millennium of ibn Malik, and the clearest path to millennium where is ibn Malik, by ibn Hisham AL- Ansari, and the statement of the content of the clarification by Khaled AL-Azhari.

Then the research discussed AL-Olimi's objections to two of the owners of the origins of the footnote, namely ibn Hisham AL-Ansari and Khaled AL-Azhari, and then moved to discuss his objections to the rest of the sculptor.

Keywords: objection, footnote, millennium, illustration, declaration.

مُقدّمة:

سعى نُحاتنا القُدامى إلى إرساء قواعد النحو العربيّ، ووضْع تصوّر كليّ للمعايير التي قامت عليها اللغة العربيّة، خدمةً للقرآن الكريم – كتابِ العربيّة الخالد – وكُلّ جيلٍ من هؤلاء العلماء كانت له طريقته التي يحفظُ من خلالها التراث النحويّ.

وبين أيدينا من هذا التراث ما يُسمّى (الحواشي النحويّة)، وهي إيضاحات مُطوَّلة دعت إليها ظاهرة انتشار المُتون والشروح، وكانت الغاية منها تيسير الصعب، وتوضيح المبهم.

واشتُهر من هذه الحواشي حاشية ياسين العُليميّ على شرح (التصريح بمضمون التوضيح) لخالد الأزهريّ، فقد جمعتْ بين صفحاتها ما احتواه ذهن صاحبها من آراء واعتراضات وترجيحات ...

تعريف الاعتراض:

لابدّ قبل الانتقال إلى الحديث عن اعتراضات العُليميّ على النحاة في حاشيته أنّ نوضّح معنى الاعتراض، فلا جرمَ أنّ الوصول إلى فَهم دقيق لعلمٍ من العلوم يحتاج إلى ضبط مصطلحات هذا العلم، وقد بيّن الخوارزميّ أهمّية التعرّف على مصطلح أيّ علم من العلوم، وأنّ ذلكم هو سبيل معرفة هذا العلم، يقول: «إنّ اللغويّ المُبرَّز في الأدب إذا تأمّل كتاباً من الكتب التي صُنّفت في أبواب العلوم والحكمة، ولم يكن شدَا[1] صدراً من تلك الصناعة، لم يفهم شيئاً منه، وكان كالأميّ الأغتَم[2]عند نظره فيه»[3].

فالاعتراض لغةً: المنع، والأصل فيه أنَّ الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع السابلة من سلوكه[4].

والاعتراض الذي نبحث فيه هنا: هو مخالفة العُليميّ للنُحاة في حاشيته، وتضعيف آرائهم، سواء بيّن سبب المُخالفة أم لا.

1 حصّل منه طرفاً.

2 الذي لم يفصح لعجمته.

3 مفاتيح العلوم 2.

4 الكلّيّات 144.

أهمّيّة البحث:

تكمن أهمّيّة هذا البحث في بيان اعتراضات النحويّ ياسين العُليميّ على بعض النحاة الّذين وردت أسماؤهم في حاشيته على شرح خالد الأزهريّ الموسوم بـ (التصريح بمضمون التوضيح).

وقد مثّلت هذه الاعتراضات الجانبَ النقديّ في شخصيّة العُليميّ، وأطلعتنا على جزء من إسهامات هذا النحويّ فيما يتعلّق بالدراسات النحويّة.

موضوع البحث:

جمع اعتراضات العُليميّ على النحاة في حاشيته، ومناقشتها، لكونها مثّلت ظاهرة تحتاج إلى دراسة.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ، فهو يجمع اعتراضات العُليميّ على النحاة، ويُحلّلها، ويناقشها، ويُبيّن الخطأ أو الصواب فيما ذهب إليه العُليميّ.

سؤال البحث:

هل كانت هذه الاعتراضات صحيحة في مضمونها، وهل كانت مبنيّة على حجج قويّة؟

مُسوّغات البحث:

من الأسباب التي دعت إلى اختيار هذا البحث:

أوّلاً: أنّ ياسين العُليميّ نحويّ من الطراز الرفيع، وحاشيته تُعَدّ من الحواشي النحويّة المهمّة؛ لكونها وُضِعَتْ على شرح مهمّ هو شرح خالد الأزهريّ، وهو بدوره وُضِع لشرح كتاب من أهمّ كتب النحو ألا وهو كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) لابن هشام الأنصاريّ.

ثانياً: أنّ هذه الاعتراضات كانت على نحاة بلغوا من العلم أعلى الرُتب من أمثال العلّامة ابن هشام.

ثالثاً: أنّ المكتبة العربيّة تحتاج إلى دراسات نحويّة تبحث في الاتّجاهات النقديّة عند النحاة.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسة خاصّة بحثتْ في اعتراضات العُليميّ في حاشيته، ولكن هناك دراسة بعنوان: (اعتراضات ياسين العُليميّ النحويّة في شرحه على ألفيّة ابن مالك) للباحثة هبة خضير عبّاس.

أوّلاً: لمحة عن الحواشي النحويّة:

كثيراً ما نسمع بكلمة (الحاشية)، فهي كلمة تحمل معانٍ دلاليّة مُتعدّدة حسب السياق الذي تَرِدُ فيه، فهي في **اللغة:** جانب الثوب وغيره، وأَهْلُ الرجل، وخاصّته[1].

أمّا **المُراد منها هنا:** نوعٌ من التأليف التابع لنصّ أصليّ، ولها وظائف تخدم النصّ المشروح منها: إيضاح وبيان شيء غامض بالنصّ، وإضافة أشياء ناقصة بالنصّ، واستخراج فوائد من النصّ وإبرازها[2].

والمعنى اللغويّ للحاشية يُطابق شكلها الخارجيّ؛ فعند النظر في الحواشي نلاحظ أنّها تُكتَب ـ في الأغلب ـ على جوانب الصفحة وفي المُنتصف يكون المتن أو النصّ المشروح كما في الرسم الآتي:

ونظرة سريعة على التصانيف العربيّة عامّة والنحويّة خاصّة، تجعلنا نجدُ أنَّ الطابع الهرميّ ـ في الأغلب ـ هو البناء المُتعارف عليه فيها، ولكنَّ الهرم مقلوبُ الرأس كما في الشكل الآتي:

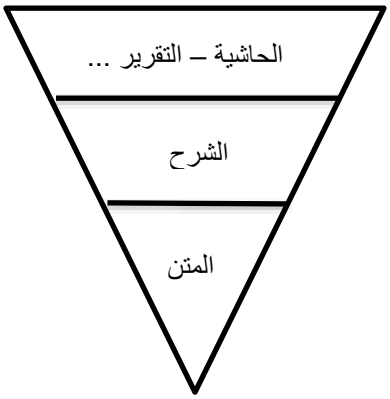

1 القاموس المُحيط، مادّة (ح ش ي).

2 انظر: عبقريّة التأليف العربيّ 333.

فصاحب المتن قد لا تتجاوز صفحات متنه (50) الخمسين صفحة، بينما تكون الشروح عليه مُجلّدات.

أمّا عن سبب نشأة هذا النوع من التأليف ـ أعني الحواشي ـ فهو أنّ نظام التعليم كان أساسه تدريسَ كتاب أو إقراءَه على حدّ تعبيرهم، فكان المُدرّس يعالج المباحث التي يتضمّنها المتن والشرح، فإذا صادف غموضاً أو قصوراً أو نقصاً كتب على حاشية الكتاب ما يعالج به ذلك، ثمّ يجيء مَنْ ينشرون الكتاب فيطبعونه مع الشرح وأحياناً يجعلون الشرح على هامش الكتاب والحاشية في الصلب وأحياناً يكون العكس، وذلك حسب ما يقتضيه النظام الوضعيّ في إخراج الكتاب، وحسب كمّيّة الحاشية من جهة، والمتن والشرح من جهة أخرى[1].

ومن جانب آخر فإنّ لكلّ عصر طريقته في التعبير عن تفكيره العلميّ، وخطته في رسم نهجه الفكريّ، يقول ابن خلدون: «فطريقة المُتقدّمين مغايرة لطريقة المُتأخّرين»[2].

ولقد كانت فكرة الحواشي موضع جدلٍ وخلاف بين فريقين:

الأوّل: رأى أنّه لا توجد منفعة من الشروح عامّة، وما ينضوي تحتها من أنواع مرادفة لها (حاشية ـ تقرير ـ ...)[3].

الثاني: رأى أنّها مُفيدة وتُناسب جميعَ المُتعلّمين[4].

ومهما يكن من أمر الخلاف الذي دار حولها فهي تُقدّم قراءةً جديدة للنصّ الأصليّ، وتفتحُ آفاقاً كثيرةً أمام الباحثين.

وقد ذكر الزمخشريّ عبارة بليغةٍ تشير إلى أهميّة الحواشي فقال: «الزيتُ مخُّ الزيتون والحواشي مِخَخَةُ المتون»[5].

فهذا الموروث العلميّ جزءٌ لا يَتجزّأ من التراث الإنسانيّ عامّةً والعربيّ خاصّة، إضافةً إلى أنّ هذه الظاهرة أمرٌ معروف عند العرب، إذ نستطيع أن نعدَّ تفسير القرآن الكريم الإرهاصات الأولى لهذه الظاهرة «فبداية شروح الكتب والعناية بتوضيح المسائل والعبارات في التراث

1 الوسيط في تاريخ النحو العربيّ 289.

2 مُقدّمة ابن خلدون 547/1.

3 هناك أشكال أخرى من الشروح مثل: التعليق، والقول على، والنكت، والطرّة... انظر: عبقريّة التأليف العربيّ 327.

4 انظر: البحث الذي نُشِر في مجلّة ديالى بعنوان: (النصّ وشرحه في التأليف النحويّ العربيّ).

5 أساس البلاغة مادّة (زيت).

الإسلاميّ تعود إلى زمن النبيّ والصحابة وهو ما عُرِفَ عند العلماء بالتفسير المأثور.... وقد كان علم التفسير هو بداية فنّ الشروح التي توسّع المُتأخّرون فيه، ولم يعد حصراً على تفسير القرآن الكريم»[1].

ثانياً: حياة العُليميّ ومُصنّفاته:

أ- اسمه ونسبه:

هو ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمّد بن الشيخ عُلَيم (بالتصغير) الحِمصيّ الشافعيّ الشهير بالعُليميّ.

ب- مولده ونشأته:

مولده بحمص[2]، ورحلَ مع والده إلى مصر، ونشأ بها، ولم تذكر المصادر شيئاً عن هذه النشأة، ولا ذكرتْ تاريخ ولادته، وهذا حال أغلب العلماء؛ إذ لا يكونون مشهورين عند ولادتهم فتغفل المصادر عن ذكر هذا التاريخ.

ج- شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: تتلمذ العُليميّ لعدد من الشيوخ، ذكر صاحب خلاصة الأثر ثلاثة منهم تتلمذ لهم العُليميّ في بداية تعليمه، وهم: الغُنَيمي (ت1044هـ)[3]، ومنصور السطوحي (ت1066هـ)[4]، والشمس الشوبري (ت 1069هـ)[5].

هؤلاء المشايخ الثلاثة ذكرتهم كتب التراجم ضمن أساتذة العُليميّ.

1 جامع الشروح والحواشي 7/1.

2 ورد اسم المدينة حِمْص، وهناك من ينطقها حُمص، بينما أطلق عليها اليونان والرومان تسمية (أميسا). هي مدينة مشهورة في القدم. تعتبر المدينة الشامية الثالثة بعد دمشق وحلب. انظر: تراجم الحمصيّين في تاريخ ابن عساكر13، وقد سُمّيت بهذا الاسم نسبةً إلى رجل يُقال له حِمص بن المهر بن جان بن مكنف، وقيل حِمْص بن مكنف العمليقي. انظر: معجم البلدان 302/2.

3هو أحمد بن مُحمّد بن عليّ، شهاب الدين الغُنيميّ، نسبته إلى غُنيم ـــ وهو أحد جدوده ـــ له شروح وحواشٍ في الأصول والعربيّة منها: بهجة الناظرين في محاسن أمّ البراهين، وهو أحد شيوخ منصور السطوحي الذي سيُذكر بعده انظر: الأعلام 238/1.

4 هو منصور بن علي، نزيل مصر ثمّ القدس ثمّ دمشق، وقد ذكرتْ كتب التراجم أنّ من مشايخه: أبو بكر الشنواني، وإبراهيم اللقاني، ويوسف الزرقاني، وعبد الله الدنوشري، انظر: الأعلام 301/7، وخلاصة الأثر 423/4.

5 هو محمّد بن أحمد الشوبري الشافعيّ المصريّ، فقيه من أهل مصر، يُنعت بشافعيّ الزمان، له كتب منها: (حاشية على شرح التحرير في فقه الشافعيّة)، وانتفع به كثير من العلماء منهم ياسين العُليميّ، توفّي بالقاهرة. انظر: خلاصة الأثر 386/3.

أمّا الأساتذة الذين لم تذكرهم كتب التراجم مع الشيوخ الذين تتلمذ لهم العُليميّ، ولكنّه أكثر من ذكرهم في الحاشية، وكان معاصراً لهم، فهم:

- أحمد بن أحمد السُنباطيّ (ت995هـ)[1].
- أبو بكر الشنواني (ت 1019هـ)[2].
- إبراهيم اللقاني (ت1041هـ)[3].
- عبد الله الدنوشري (ت1025هـ)[4].
- يوسف الزُرقاني (ت 1099هـ)[5].

ومن الشيوخ الذين ذكرهم العُليميّ في حاشيته ولكن لم يكن معاصراً لهم:

- العزّ بن عبد السلام (ت660هـ)[6].
- العزّ بن جماعة (ت767هـ)[7].

تلاميذه: إنّ تصدُّرَ العليميّ للإقراء في الأزهر يدلُّ على أنّه كان أستاذاً مشهوراً، وكان لديه الكثير من التلاميذ، ولكنّ المصادر لم تذكر من الطَلَبة الذين تتلمذوا للعُليميّ إلاّ:

- البغداديّ صاحب خزانة الأدب (ت 1093هـ)[8]، فقد ذكر مُحقّق الخزانة أنّ البغداديّ جلس إلى عدد من علماء الأزهر وفطاحله، منهم الشيخ ياسين الحمصيّ، ولا يذكره إلاّ بلفظ (شيخنا)، على الرغم من أنّه لم يذكره إلاّ ليعترض عليه ويحقّق كلامه[1].

1 فاضل مصريّ، له كتب منها: (شرح مقدّمة زكريّا الأنصاريّ في الكلام على البسملة)، ورسالة في الفلك. الأعلام 92/1.

2 هو أبو بكر بن إسماعيل التونسيّ الأصل، والمصريّ المولد، من تصانيفه: (حاشية على شرح الأزهريّة) للشيخ خالد، و(حاشية على شرح القطر للفاكهي)، و(حاشية على متن التوضيح). هديّة العارفين 239/1.

3 فاضل متصوّف مصريّ مالكيّ، له كتب منها: (جوهرة التوحيد)، و (حاشية على مختصر الخليل) في الفقه. الأعلام 28/1.

4 أحد فضلاء الزمان الذين بلغوا الغاية في التحقيق والإجادة، وُلِد بمصر ونشأ بها، وألّف تآليف كثيرة في النحو منها حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد. خلاصة الأثر 53/3.

5 فقيه مالكيّ، وُلد ومات بمصر. الأعلام 272/3.

6 عزّ الدين الدمشقيّ الشافعيّ المعروف بابن عبد السلام، والمُلقّب بسلطان العلماء، فقيه شافعيّ، تولّى قضاء مصر القديمة مدّة. من كتبه: (التفسير الكبير) و(الإلمام في أدلّة الأحكام). انظر: النجوم الزاهرة 206/7، والأعلام 21/4.

7 عبد العزيز بن محمّد، عز الدين، وَلِيَ قضاء الديار المصريّة سنة (739هـ)، من كتبه: (هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك). الأعلام 26/4.

8 هو عبد القادر بن عمر، وُلِد وتأدّب ببغداد، من أشهر كتبه: (خزانة الأدب). انظر: الأعلام 41/4، وخلاصة الأثر 451/2.

- عبد الباقي بن يوسف بن أحمد شهاب الدين الزرقانيّ المالكيّ، كان عالماً نبيلاً فقيهاً، أخذ علوم العربيّة عن العلّامة ياسين الحمصيّ، ألّف مؤلّفات كثيرة منها شرح على (مختصر خليل)[2]، توفّي سنة (1099هـ)[3].

د- وفاته: تُوفّي العُليميّ في القاهرة[4]، يوم الأحد عشرة شعبان سنة إحدى وستّين وألف للهجرة[5].

هـ-صفاته: كان العُليميّ ذكيّاً حَسَنَ الفهم، برعَ في العلوم العقليّة، وشاركَ في الأصول والفقه، وتصدّر في الأزهر لإقراء العلوم[6].

ولازمه أعيان أفاضل عصره، وحظي كثيراً وشاع ذكره، وبَعُدَ صيته، وكان مطبوعاً على الحِلم والتواضع، وله مال جزيلٌ وإنعام كثير على طلبة العلم.

وله شعر كثير أكثره جيّد فمنه قوله:

عجباً لغصنِ البانِ من أعطافه ... فوقَ الكثيبِ لبدرِ تِمٍّ أثمرا

ولرُبَّ ليلٍ طالَ حتّى إنّني ... قدْ قلتُ: لو كان الصباحُ لأسفرا

لكن ذكرتُ بطولهِ وسوادهِ ... شَعرَ الحِسان فطابَ لي أن أسهرا[7]

وله شعر تعليميّ أورده في حاشية التصريح[8].

واستمرّ ملازماً للتدريس والإفادة منعكفاً على تحصيل العلم ملازماً للعبادة مُتمّتعاً بحواسه نافعاً بأنفاسه، وكان مُغرماً بالطيب، وإذا دخل الجامع الأزهر يُشَمُّ بصدره رائحة المسك والعنبر والغالية[1]، فيعلم أهل الجامع بقدومه[2].

---

1 خزانة الأدب 1/5-6.

2 هو مختصر في فروع المالكيّة لخليل بن إسحاق الجنديّ المالكيّ (ت767هـ). انظر: كشف الظنون 1628/2.

3 انظر: خلاصة الأثر 287/2، وتاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار 116/1.

4 معجم المطبوعات العربيّة والمُعرَّبة 1948/2.

5 الأعلام 130/8.

6 خلاصة الأثر 4/ 491 – 492، والأعلام 130/8.

7 خلاصة الأثر 491/4.

8 انظر: باب (الجمع بألف وتاء مزيدتين) 81.

و- مُصنّفاته:

ترك العُليميّ مُصنّفات تنوّعت بين الحواشي والرسائل، منها المُحقّق ومنها المخطوط، نذكر منها:

1-حاشية على: (ألفيّة ابن مالك).

2-حاشية على: (متن القطر وشرحه)[3] للفاكهي (ت972هـ)[4].

3-رسالة في التغليب، تحقيق خولة مسامح[5].

4-رسالة في المجاز في البلاغة[6].

5-رسالة في الاستثناء[7].

هذه بعض مُصنّفات العُليميّ التي ذكرتها الكُتب التي ترجمتْ له، أو ذكرها هو في حاشيته ولم نجد لها ذكراً في المكتبة العربيّة.

ثالثاً: الألفيّة ومؤلّفها:

الألفيّة لابن مالك وهي الأصل الأوّل من أصول حاشية العُليميّ، وبها اشتُهر مؤلّفها، فكثيرون هم العلماء الذين يُعرفون بأسماء مُصنّفاتهم، وابن مالك واحد من هؤلاء العلماء فقد قُرِن اسمه بألفيّته (ألفيّة ابن مالك)، والمُسمّاةِ أيضاً **(الخُلاصة في النحو)** كما سنوضّح بعد قليل.

وابن مالك هو مُحمّد بن عبد الله بن مُحمّد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين الطائيّ، الجيّانيّ[8]، الشافعيّ، النحويّ.[9]

توفّي في دمشق سنة(672هـ) اثنتين وسبعين وستّمئة[10].

---

1 نوع من أنواع الطِيب. انظر: القاموس المحيط مادّة (غ ل ي).

2 خلاصة الأثر 492/4.

3 توجد نسخة من هذه الحاشية في المركز الثقافي في حمص.

4 الفاكهي هو عبد الله بن أحمد المكيّ، عالم بالعربيّة، من فقهاء الشافعيّة، من كتبه: (مُجيب النِدا إلى شرح قطر الندى). انظر: الأعلام 69/4.

5 أورد العُليميّ ذِكْرَ هذه الرسالة في حاشية التصريح 67/1، وامتدحها بقوله: «ولنا رسالة غرّاء في بيان أنّه مجاز مُرسَل».

6 حقّقها فؤاد الحجاجي؛ لنيل درجة الماجستير بجامعة السلطان محمّد بن عبد الله عام 2011/2010م.

7 أورد العُليميّ ذكر هذه الرسالة في حاشية التصريح 350/3.

8 نسبة إلى جيّان في الأندلس.

9 فوات الوفيات 407/3.

10 البُلغة في تراجم أئمّة اللغة 269، والوافي بالوفيات 362/3، وبُغية الوعاة 134/1.

وكان من شيوخه: ثابت بن حيّان، وأبو عليّ الشلوبين، وابن يعيش الحلبيّ[1]، والحسن بن صبّاح، وأبو الحسن السخاوي[2].

وأمّا تلاميذه فكثيرون نذكر منهم: ابنه الإمام بدر الدين، والبدر بن جماعة[3].

وقد ترك ابن مالك الكثير من المُصنّفات التي تشهد له بالنبوغ وسَعة الاطّلاع منها: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: وهو مُختصر من كتابه الضائع:(الفوائد في النحو).

قال الفيروز آبادي في هذا المختصر: «اعترف بجلال قدره الأستاذون، واغترف من زلال بحره المنقادون»[4].

والخُلاصة الألفية: وهي منظومة تعليميّة للنحو في حوالي (1000) ألف بيت قلّد فيها ألفيّة ابن معطٍ، وألّفها لابنه محمّد الأسد[5]، وسيأتي الحديث عنها بعد قليل.

والكافية الشافية في الصرف والنحو[6].

الألفيّة:

ذكرْتُ قبل قليل أنّ الألفيّة منظومة تعليّميّة، نظمها ابن مالك على عادة العلماء الذين كانوا يُقعّدون القواعد من خلال الأبيات الشعريّة، مُبتغين بذلك سهولة الحفظ والأداء، حيث ظهر في القرن الثاني ـ وما بعده ـ (الشعر التعليميّ)، وهو نظمُ أنواع من المعارف والعلوم، ممّا كان له أثر كبير في تنوّع المعارف وتنظيمِها[7].

وتُعَدّ حضارتنا العربيّة من أكثر الحضارات الإنسانيّة ثراءً في النَظم التعليميّ، حيث نجد منظومات تغطّي جميع فروع المعرفة، فيندر أن نجد فنّاً أو جانباً من جوانب المعرفة لم يُنشئ فيه العرب والمسلمون منظومات تعليميّة[8].

---

1 بُغية الوعاة 130/1-131.

2 الوافي بالوفيات 359/3.

3 انظر: بُغية الوعاة 130/1، والوافي بالوفيات 362/3.

4 البُلغة في تراجم أئمّة اللغة 270.

5 تاريخ الأدب العربيّ 275/5.

6 سنتحدّث عن مختصرها (الألفيّة) بعد قليل.

7 الأمثلة كثيرة على هذه المنظومات التعليمية نذكر منها: الشاطبيّة في القراءات العشر للإمام الشاطبيّ (ت590هـ)، والجزريّة في علم التجويد للإمام ابن الجزي (ت833هـ)، وله أيضاً متن اسمه: متن الدرّة المُضيّة في القراءات الثلاث المُتمّمة للقراءات العشر.

8 العلوم العقليّة في المنظومات العربيّة 17.

وإنّما سُمّيت هذه المنظومة بالألفيّة؛ لأنّها حوالي (1000) ألف بيت، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في الأبيات الأولى منها قائلاً:

وأستعينُ في أَلْفِيَّه مقاصدُ النحو بها مَحْوِيَّه[1]

قلّد فيها ألفيّة ابن مُعطٍ2، وأشار إلى ذلك بقوله:

فائقةً ألفيّة ابن مُعطي

وألّفها لابنه مُحمّد (ت686هـ)، الذي شرح أبيات والده، وخطّأهُ في بعض المواضع[3].

وهي مُختصرَة (الكافية) التي ذُكِرَت قبل قليل، وكثير من أبياتها فيها بلفظها، ومتبوعُه فيها ابنُ مُعْطِي، ونظمه أجمع وأوْعَب، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب[4].

وتمتاز(الخلاصة) بأنّها أوضحت جميع المباحث النحويّة بإيجاز، وأوردتْ كلّ ما يتّصل بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وما يتّصل بالفعل وإعرابه، وبالتصغير والنسب والوقف والإمالة وبالإعلال والإبدال والإدغام، ثمّ جاءت شروحها وحواشي هذه الشروح فاستوفت التفاصيل وأتت بالشواهد[5].

وقد جمع ابن مالك في ألفيّته خُلاصة علمي النحو والصرف، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من الآراء أحياناً[6].

ضمّت الألفيّة خمسةً وستّين باباً، بدأت هذه الأبواب بـ (الكلام وما يتألّف منه)، وانتهت بـ (باب الإدغام).

---

1 الألفيّة 2.

2 هو يحيى بن عبد المُعطي (ت 628هـ)، عالم بالعربيّة والأدب، أشهر كتبه: (الدرّة الألفيّة في علم العربيّة)، أوّلها:

يقول راجي ربّه الغفور يحيى بن معطٍ بن عبد النور

انظر: كشف الظنون 155/1 والأعلام 155/8.

3 يُعرف هذا الشرح بشرح ابن المُصنّف، وهو شرح مطبوع. انظر: كشف الظنون 151/1، والأعلام 31/7.

4 نفح الطيب 431/2.

5 الوسيط في تاريخ النحو العربيّ 277.

6 شرح ابن عقيل 6/1.

رابعاً: التوضيح[1] ومؤلّفه:

التوضيح لابن هشام، وهو الأصل الثاني من أصول حاشية العُليميّ.

وابن هشام هو الإمام الفاضل العلّامة المشهور أبو مُحمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين الأنصاريّ المصريّ[2].

وُلِد سنة (708هـ)[3]، وتُوفّي سنة (761هـ)[4].

وتتلمذ ابن هشام لعدد من الشيوخ منهم:

الشهاب عبد اللطيف المرحّل، ابن السرّاج، وتاج الدين التبريزي، والتاج الفاكهاني، وسمع من أبي حيّان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه، ولا قرأ عليه[5].

أمّا تلاميذه فلم أعثر على ذكر لهم سوى ما قاله الإمام ابن حَجَر العسقلانيّ: «وتخرّج به جماعة من أهل مصر»[6].

ترك ابن هشام الكثير من المُصنّفات منها:

أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك[7]، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب[8]، ومُغني اللبيب عن كتب الأعاريب[9]، ومن أحسنِ ما قيل في هذا الكتاب قول ابن خلدون: «وقد كادت هذه الصناعة[10] تؤذن بالذهاب؛ لِما رأينا من النقص في سائر العلوم والصنائع بتناقص العُمران، ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مِصْرَ منسوب إلى جمال الدين بن هشام من

1 هناك دراسة كاملة عن ابن هشام للدكتور علي فودة نيل، بعنوان: (ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحويّ) تتحدّث باستفاضة عن حياته وآثاره ومذهبه النحويّ، تُفيد الباحث في كلّ ما يتعلّق بابن هشام.

2 التصريح 32/1.

3 التصريح 32/1.

4 ذكر حاجي خليفة في كتابه (كشف الظنون) 124/1 أنّ ابن هشام تُوفّي سنة (762هـ)، وذكر البغداديّ في كتابه (هديّة العارفين) 465/1، أنّه تُوفّي سنة (763هـ)، ولكن المشهور ما ذكرته.

5 انظر: الدرر الكامنة 308/2.

6 انظر: الدرر الكامنة 308/2، ولم يذكر ابن تغري بردي شيئاً عن تلاميذه أيضاً. انظر: النجوم الزاهرة 336/10.

7 سأتحدّث عنه بعد قليل.

8 شرحه محمّد محي الدين عبد الحميد، وهو من المُقرّرات الدرسيّة في جامعة البعث، بالإضافة إلى كتابه مُغني اللبيب.

9 وهو أشهر كتبه وبه يُعرَف ابن هشام وبسبب شهرته يكتفي الناس بقولهم (المُغني) لابن هشام.

10 أي النحو.

علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مُجْمَلة ومُفصَّلة وتكلّم على الحروف والمُفردات والجمل، وحذَف ما في الصناعة من المتكرّر في أكثر أبوابها، وسمّاه بالمغني في الإعراب»[1].

أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (التوضيح):

هو كتاب شرح فيه ابن هشام ألفيّة ابن مالك، وبيّن في مُقدّمته سبب وضْعه، يقول: « فإنّ كتاب الخُلاصة الألفيّة في علم العربيّة نظم الإمام العلّامة جمال الدين أبي عبد الله محمّد بن مالك ـ رحمه الله ـ كتابٌ صَغُرَ حجماً، وغَزُرَ علماً، غير أنّه لإفراط الإيجاز، قد كاد يُعَدُّ من جُملة الألغاز، وقد أسعفتُ طالبيه، بمختصَرٍ يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحُلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلّلُ به تراكيبه، وأنقّح مبانيه،... ولم آلُ جهداً في توضيحه وتهذيبه، وربّما خالفته في تفصيله وترتيبه وسمّيته: (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك)»[2].

بدأ ابن هشام شرحه بباب (شرح الكلام، وشرح ما يتألّف الكلام منه)، وختمه بباب (الإدغام)، وبين البابين تتالتْ الأبواب تتْرى متوافقة مع ترتيب أبواب الألفيّة.

وقد أودع ابن هشام في شرحه ما احتواهُ ذهنه من علوم ومعارف، ويُعَدُّ هذا الشرح ـ مُقارنةً بغيره من شروح الألفيّة ـ شرح موجز سمته التكثيف؛ إذ لم يشرح ابن هشام كلّ عبارات ابن مالك، ولا كلّ أبياته التي أوردها، وإنّما كان هدفه الوقوف عند مواطن الغموض في الألفيّة وشرحِها[3].

خامساً: التصريح ومؤلّفه:

التصريح لخالد الأزهريّ هو الأصل الثالث من أصول حاشية العُليميّ.

والأزهريّ هو خالد بن عبد الله الجَرْجيّ الأزهريّ الشافعيّ النحويّ ويُعرَف بالوقّاد[4]، الشيخ العلّامة زين الدين المصريّ[5].

1 مُقدّمة ابن خلدون 547/1.

2 أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك 1/ 10.

3 طُبِعَ هذا الشرح مرَاراً، وحقّقه العالم الجليل محمّد محي الدين عبد الحميد.

4 لأنّه كان يوقد المصابيح في الجامع الأزهر. انظر: الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع 171/3، وشذرات الذهب 26/8.

5 الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة 190/1.

أثنى عليه صاحب روضات الجنّات، فقال: «كان من أعاظم أدباء المُتأخّرين، وأفاخم فضلاء المُتبحّرين، وفي طبقة سهيميه العلّامتين في العربيّة، والإمامين في العلوم الأدبيّة، عبدي الرحمن الجامي[1] والسيوطي[2]، بل مُقدّماً من بعض الجهات عليهما»[3].

وقصّة ولوجه طريق العلم طريفة، حيث تحكي لنا المصادر أنّه «اشتغل بالعلم على كِبَر قيل كان عمره ستّاً وثلاثين سنة، فسقطت منه يوماً فتيلة على كرّاس أحد الطلبة، فشتمه وعيّره بالجهل فترك الوقادة، وأكبّ على الطلب، وبرع، وأشغل الناس»[4].

وُلِدَ بجَرْجا[5] (من الصعيد)، ونشأ وعاش في القاهرة[6].

ذكرتْ كتب التراجم الكثير من أساتذة الأزهريّ نذكر منهم:

يعيش المغربيّ، وداود المالكيّ، والسنهوري، والتقي الحصني، والشمني، والجوجري، وإبراهيم العجلوني، والزين الأبناسي، والشهاب السجيني، والزين المارداني، وتغري بردي القادري.

وكان من أشهر هؤلاء الأساتذة: شمس الدين السخاوي (ت902هـ) الذي قال في الأزهريّ: «وسمع منّي يسيراً»[7].

أمّا تلاميذه فلم تذكر المصادر التي رجعتُ إليها شيئاً عنهم.

وقد ترك الأزهريّ الكثير من المُصنّفات نذكر منها:

1- الألغاز النحويّة.

2- شرح الآجروميّة.

3- شرح مُقدّمة الجزريّة في التجويد[8].

1 هو عبد الرحمن بن أحمد، وُلد في جام (من بلاد ما وراء النهر)، من كتبه: (شرح فصوص الحِكَم) لابن عربي، توفّي سنة (898هـ). انظر: الأعلام 296/3.

2 هو عبد الرحمن بن أبي بكر، إمام، حافظ، مؤرّخ، أديب، من كتبه: (الأشباه والنظائر) و(الاقتراح في أصول النحو، توفّي سنة (911هـ). انظر: الأعلام 301/3.

3 روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات 266/3.

4 شذرات الذهب 26/8.

5 جَرْجَا: بجيمين، والراء ساكنة. انظر: معجم البلدان 119/2.

6 الأعلام 297/2.

7 الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع 172/3.

8 انظر: الأعلام 297/2.

التصريح على التوضيح:

(التصريح على التوضيح[1] أو التصريح بمضمون التوضيح)[2]، بهذا الاسم عُرِفَ شرح الأزهريّ على كتاب ابن هشام (أوضح المسالك)، فالأزهري سمّاه (التصريح بمضمون التوضيح)[3].

وأهمّ ما يميّز هذا الشرح هو النزعة المنطقيّة «حيث كانت له معرفة بالمنطق، ففي شروحه نجده يستعين بمؤلّفات المناطقة لتوضيح بعض القواعد النحويّة، فمثلاً في كتابه (التصريح) في باب النَسب ذكر في نسبة (ذات) ما قاله الكافي في شرح إيسا غوجي في المنطق فقال: لا يُقال ذاتيّ منسوب إلى الذات، فلا يجوز أن نقول الماهيّة ذاتيّة»[4].

إذاً هذه هي الأصول الثلاثة لحاشية التصريح، والتي سنجد أسماء أصحابها وآراءَهم حاضرةً فيها، وسنراهُ يشرح هذه الآراء، ويوافقها أو يخالفها، كما سنوضّح لاحقاً.

سادساً: اعتراضات العُليميّ على أصحاب أصول الحاشية:

إذا تتبّعنا اعتراضات العُليميّ نجد أنّه لم يكن مُجرّد ناقل، يعرض الآراء، وإنّما كان صاحب منهج نقديّ: يُحلّل، ويناقش، يقبل، ويرفض.

ونلمس في اعتراضاته عمق الجانب النقديّ لديه، ودقّة منهجه فيه من خلال استخدامه صوراً كثيرة من هذه الاعتراضات مصحوبة بألفاظ تدلّ على رفضه لرأي أحد النحاة من مثل: الوهم، السهو، فيه نظر، ضعيف...

ومثّلت هذه الاعتراضات ظاهرة واضحة في الحاشية، إذ وجّه سهام النقد إلى شخصيّتين من شخصيّات كثيرة وُجِدَت فيها، وهما: ابن هشام الأنصاريّ، وخالد الأزهري.

وكنّا قد ذكرنا سابقاً أنّ هذين النحويَّين من أصحاب أصول حاشية العُليميّ، ومع ذلك عارضهما وفنّد وخالف آراءهما.

---

1 هذه التسمية أتت من قول خالد الأزهري في مُقدّمة شرحه: «إنَّ الشرح المشهور بـ (التوضيح) على ألفيّة ابن مالك في علم النحو»، ومن هنا سُمّيَ هذا الشرح (التصريح على التوضيح).

2 هذه التسمية (التصريح بمضمون التوضيح) أتت من قول الأزهريّ في مُقدّمة شرحه أيضاً: «وسمّيته التصريح بمضمون التوضيح». انظر: التصريح على التوضيح 3/1.

وقد ذكر هذه التسمية إسماعيل البغدادي في كتابيه هديّة العارفين 344/1، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون 293/1

3 انظر: التصريح 3/1.

4 النحو العربيّ وعلاقته بالمنطق 343.

أ- اعتراضاته على ابن هشام:

كانت اعتراضات العُليميّ على ابن هشام قليلة إذا ما قُورنتْ باعتراضاته على الأزهريّ كما سنوضّح لاحقاً، وكان مُحقّاً في بعض هذه الاعتراضات، ومبالِغاً في بعضها الآخر، وقد أشفع جميعها بالبرهان؛ ليدلّل على صحّة ما ذهب إليه.

ونذكر هنا أمثلة تعطي صورة عن موقف العُليميّ من ابن هشام في اعتراضاته عليه.

1- الاعتراض في باب الأحرف الثمانية:

قال بعد أن أورد تعليق الأزهريّ على بيت النابغة الآتي:

قالتْ: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتِنا أو نصفَهُ فقدِ[1]

«التقدير: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت»[2].

«(قوله: وحذف صدر الصلة)، فيه ردٌّ على قوله في المغني أنّ احتمال كون (ما) موصولة ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير (أي) مع عدم طول الصلة، وسهّل ذلك تضمينه بقاء الإعمال»[3].

<u>مناقشة الاعتراض:</u>

ذكر ابن هشام أنّ احتمالَ رفع (الحمام) مبنيٌّ على أنّ (ما) موصولة، وأنّ الإشارة خبر لـ(هو) محذوفاً، أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، احتمالٌ مرجوح، ولا يدلّ على الإهمال[4].

ولكنّ ابن هشام كان في (شرح شذور الذهب) أدقّ؛ لأنّه بيّن علّة إعمال (ليت)، ثمّ بيّن علّة إهمالها، فقال: «يُروى بنصب الحمام ورفعه على الإعمال والإهمال، وذلك خاصّ بـ(ليتَ).

---

1 قد: اسم فعل بمعنى يكفي، و(قد) لها استعمالان: اسم فعل مضارع مرادف لـ(يكفي).

واسم مرادف لـ(حَسْبُ).

وفي كلا الاستعمالين هي مبنيّة على السكون غالباً.

انظر: مُعجم أسماء الأفعال 104.

وقد أورد ابن جنّي هذا البيت في خصائصه شاهداً على أنَّ أصل وصف (أو) أن تكون لأحد الشيئين أين كانت، وكيف تصرّفت، ثمّ ذكر رأي قُطرب بأنّ (أو) قد تكون بمعنى الواو، وأنشد بيت النابغة: قالت ألا ليتما...

انظر: الخصائص 458/2-460.

2 هذا تعليق الأزهري.

3 حاشية التصريح 225/1.

4 مغني اللبيب 376/1.

أمّا الإعمال؛ فلأنّهم أبقَوا لها الاختصاص بالجملة الاسميّة، فقالوا: ليتما زيدٌ قائمٌ، ولم يقولوا: ليتما قام زيدٌ.

وأمّا الإهمال فللحمل على أخواتها»[1].

والذي يبدو لنا أنّ العُليميّ كان مُحقّاً في اعتراضه؛ لكون ابن هشام بيّن في موضع ما لم يبيّنه في موضع آخر عند حديثه عن الشاهد نفسه.

2- الاعتراض في باب الفاعل:

أورد الأزهريّ بيت زهير بن أبي سُلمى:

وهل يُنْبِتُ الخَطِّيَّ إلاّ وشيجُه وتُغْرَسُ إلاّ في منابتِها النخلُ[2]

وعلّق عليه قائلاً: «فقدّم الجارّ والمجرور وهو بمثابة[3] المفعول المحصور بإلاّ على نائب الفاعل وهو (النخل)؛ لأنّه بمثابة الفاعل».

وعلّق العُليميّ بعد ذلك بقوله:

«(قوله: فقدّم الجار والمجرور)، إنّما احتاج إلى هذا؛ لأنّ المُصنّف إنّما استشهد بالمصراع الثاني من البيت، ولو استشهد بالأوّل كان ظاهراً غنيّاً عن التكلّف، إذ المفعول وهو (الخَطّي) قُدِّم على الفاعل وهو (وشيجه)».

<u>مناقشة الاعتراض:</u>

قال ابن هشام في أوضحه: «الأصل في الفاعل أن يتّصل بفعله، ثمّ يجيء المفعول، وقد يُعْكَس، وقد يتقدّمهما المفعول، وكلّ من ذلك جائز وواجب.

---

1 شرح شذور الذهب 280.

2 الخطّيّ: أراد بها الرماح، نسبها إلى الخطّ، والخطّ: جزيرة بالبحرين ترسو بها سفن الرماح. الوشيج: القنا المُلتصق في منبته، واحده: وشيجة، وأصله من الوشوج ـ بضمّ الواو ـ وهو تداخل الشيء بعضه في بعض، يريد لا تنبت القناة إلاّ القناة. يمدح هَرِم بن سِنان والحارث بن عوف بأنّهما كريمان من قوم كرام، ولا يُولد الكرام إلاّ في الموضع الكريم.

3 هذه الكلمة من الأخطاء الشائعة؛ لأنّ (المَثَابَة) تعني:

1- المنزل؛ لأنّ سكّانه يَثُوبُون (يَرْجِعون) إليه.
2- مُجْتَمَع الناس بعد تفرّقهم.
3- مَبْلَغ تَجَمُّع ماء البئر

فلا ندري كيف فاتتْ هذه الكلمة الشيخ الأزهريّ، ونظنّ أنّ ذلك من خطأ النُسّاخ.

انظر: معجم الأخطاء الشائعة 53.

فأمّا وجوبه ففي مسألتين: إحداهما أن يُخشَى اللّبس.

الثانية: أن يُحصَر المفعول بإنّما، نحو: (إنّما ضرب زيدٌ عَمراً)، وكذا الحصر بإلاّ عند بالجزولي وجماعة، وأجاز البصريّون والكسائيّ والفرّاء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل كقوله: وتُغرَس إلاّ في....»[1].

وقد بنى العُليميّ رأيه وفقاً لما أورده ابن مالك في شرح التسهيل، حيث قال: «واعتبر ابن الأنباريّ تأخّر المقرون بإلاّ لفظاً أو تقديراً، فأجاز تقديمه إذا لم يكن مرفوعاً؛ لأنّه إذا تقدّم لفظاً تقدّم معنى، فيلزم من تقديمه فوات تأخّر المحصور لفظاً أو تقديراً، وذلك غير جائز»[2].

ولا نجد إشكالاً في استشهاد ابن هشام بالمصراع الثاني، حملاً على ما أجازه البصريّون، والمعنى أيضاً لا يتأثر بالتقديم أو التأخير.

3- الاعتراض في باب التمييز:

قال العُليميّ مُعلّقاً على المثال الآتي (ما أحسنه رجلاً): «ثمّ يُقال للمُصنّف: إذا لم يكن (رجلاً) تمييزاً محوَّلاً عن المفعول، ومعلوم أنّه ليس مُحوَّلاً عن الفاعل.

وقد حصرْتُ فيما مرَّ النسبة في نسبة الفعل إلى الفاعل، ونسبته إلى المفعول، فأيّ نسبةٍ هذه النسبة ؟!»[3].

<u>مناقشة الاعتراض:</u>

ذكر ابن هشام أنَّ أقسام التمييز المُبيِّن لجهة النسبة أربعة:

أحدها: أن يكون مُحوَّلاً عن الفاعل، كقول الله عزَّ وجلَّ:

[illegible][4]، أصله: واشتعل شيبُ الرأس.

الثاني: أن يكون مُحوَّلاً عن المفعول، كقوله تعالى:

[illegible][5]، التقدير: وفجّرنا عيونَ الأرض.

1 أوضح المسالك 123/2.

2 شرح التسهيل 134/2.

3 حاشية التصريح 398/1.

4 سورة مريم، الآية 4.

5 سورة القمر، الآية 12.

الثالث: أن يكون مُحوَّلاً عن غيرهما، كقوله تعالى:

[illegible][1]، أصله: مالي أكثر، فحذف المُضاف ـ وهو المال ـ وأُقيم المُضاف إليه ـ وهو ضمير المُتكلّم ـ مُقامَه، فارتفع وانفصل، وصار: أنا أكثر منكَ، ثمّ جيءَ بالمحذوف تمييزاً.

الرابع: أن يكون غير مُحَوَّلٍ، كقول العرب: (لله دَرُّهُ فارساً)[2].

على أنّ ابن الناظم جوّز في كلّ فعل تعجّب أن يقع بعده التمييز؛ لبيان إجمال نسبته إلى الفاعل أو إلى المفعول فقط دون القسمين الآخرين اللّذين ذكرهما ابن هشام، فينحصر بناء على ذلك احتمال كون (رجلاً) تمييزاً محوَّلاً عن فاعل أو مفعول، وقد استبعد العُليميّ هذين الاحتمالين.

ولو أوضح العُليميّ معنى (النسبة) لتوضّح سبب اعتراضه على ابن هشام.

فالنسبة إلى الفاعل أي: إلى ما أصله فاعل، والنسبة إلى المفعول أي: إلى ما أصله مفعول[3].

سابعاً: اعتراضات العُليميّ على الأزهريّ:

اعترض العُليميّ على الأزهريّ في أكثر من باب، ولم تكن اعتراضاته عليه على درجة واحدة من القوّة، حيث كان بعضها صحيحاً، وبعضها الآخر يحتاج إلى مزيد تدقيق.

إضافة إلى اعتراضات كانت بحاجة إلى أمثلة لتكون واضحة أكثر.

وسنضرب هنا أمثلة على هذه الاعتراضات؛ لنتبيّن موقف العُليميّ من الأزهريّ.

1- الاعتراض في (باب الكلام وما يتألّف منه):

قال العُليميّ: «وأُجيب بأنّ (ما) العاملة عمل (ليس) تدخل على الفعل، وحينئذٍ تعمل، وكذا (لا)، و(أن)، وأمّا (لات) فهي (لا)، والتاء فيها للمبالغة، وتدخل على الفعل حيث سقطت منها التاء، فلو أسقطها الشارح **كان أولى**»[4].

---

1 سورة الكهف، الآية 34.

2 انظر: شرح شذور الذهب 257.

يرى الأستاذ عبّاس حسن أنّه يصحّ إعراب (فارساً) حالاً؛ لاشتقاقها، ولأنّ المعنى يتحمّل الحالية، ويصحّ إعرابها تمييزاً للنسبة، والمعنى على هذا التمييز أوضح، وبه أكمل. انظر: النحو الوافي 427/2. وأميل أيضاً إلى هذا الرأي.

3 انظر: النحو الوافي 418/2.

4 حاشية التصريح 43/1.

مناقشة الاعتراض:

سار النحاة على ما ذكره ابن مالك في ألفيّته:

وما لِلَات في سوى حينٍ عَمَلْ وحَذْفُ ذي الرفعِ فَشَا والعَكْسُ قَلْ[1]

حيث بيّن أنّ (لات) لم تُستعمل إلاّ في الحِين أو مُرادفه مُقتصَراً بها على الحين كلّه، كقوله تعالى:

[illegible][2].

ومثال إعمالها في مرادف الحِين قول رجل من طيّئ:

نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ والبغيُ مرتعُ مُبتغيهِ وَخِيمُ[3]

ولم يذكر ابن هشام أنّ زيادة التاء فيها للمُبالغة، وذكر أنّ عملها واجب، ومن شروطه: كون معموليها اسمَي زمان، وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع، نحو:

[illegible] أي: ليس الحينُ حينَ فرار[4].

وزاد ابن عقيل أنّ هذه التاء التي زِيدت على (لات) هي تاء تأنيث[5].

أقول: لم يذكر أحد من النحاة أنّ (لات) تدخل على الفعل، كما ذكر العُليميّ، الذي أوجب لدخولها عليه أن تسقط منها التاء، وعندئذٍ كيف سنميّز بينها وبين (لا)؟

لذلك لا داعي لإسقاط التاء منها في حال دخلت على الفعل.

2- الاعتراض على تعريف الإعراب:

أورد الأزهريّ حدّ الإعراب، فقال: «الإعراب لغةً: البيان، واصطلاحاً: تغيير أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً على القول بأنّه لفظيّ وعلى القول بأنّه معنويّ[1].

1 الألفيّة 12.

2 سورة ص، الآية 3.

3 انظر: شرح التسهيل 377/1.

4 انظر: أوضح المسالك 287/1.

5 انظر: شرح ابن عقيل 319/1.

وردّ عليه العُليميّ قائلاً: «واعترض تعريف العامل الذي ذكره الشارح بأنّه يشمل المتكلّم والسبب كالفاعليّة، وبأنّه لا يشمل عامل الفعل والعامل الزائد»[2].

مناقشة الاعتراض:

أجمع النحاة على أنّ الإعراب هو: التغيير الحاصل في آخر الكلمة بسبب أثر العامل، والتفصيل على النحو الآتي:

ذكر أبو البركات الأنباري أنّ الإعراب: «اختلاف أواخر الكَلِم باختلاف العوامل»[3].

وقال أبو حيّان: «وذهب مُتأخّرو أصحابنا إلى أنّ الإعراب معنويّ، وهو تغيّر في آخر الكلمة لعامل داخل عليها في الكلام الذي هي فيه، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، وإلى أنّه لفظيّ ذهب ابن خروف، والأستاذ أبو عليّ»[4].

والإعراب كما ذكر ابن هشام: «أثر ظاهر أو مُقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة»[5].

وكنّا نرجوا لو ابتعد العُليميّ قليلاً عن حدود المنطق وعلم الكلام، وشرح حدّ الإعراب شرحاً أوضح؛ ليكون اعتراضه على الأزهريّ في مكانه.

وهذه فرصة لندعو المُشتغلين باللّغة إلى التجديد في لغة بعض كتب أسلافنا، ذلك التجديد الذي يعني الانتقال من «لغة المُتكلّمين القديمة وألغازها، إلى لغة حديثة تعبّر بسهولةٍ ويسرٍ عن المداليل المُراد بيانها»[6].

3- الاعتراض في باب النكرة والمعرفة:

«(قوله: ويختصّ الاستتار بضمير الرفع فقط).

لا حاجة لقول الشارح: (فقط) بعد قول المُصنّف: (يختصّ).

---

1 حاشية التصريح 1/58-60.

2 حاشية التصريح 1/59.

3 أسرار العربيّة 46.

4 التذييل والتكميل 1/116.

5 أوضح المسالك 1/39. وقال محقّق أوضح المسالك: «الإعراب في اصطلاح النحاة بناء على القول بأنّه معنويّ: هو تغيير أواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها، وبناء على أنّه لفظيّ: هو ما ذكره المؤلّف بقوله: أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدَّر». انظر: أوضح المسالك 1/39 الحاشية رقم 1.

6 علم الكلام بين الأصالة والتجديد 248.

وأُوردُ على ما ذكره المُصنّف أنّك تقول: أعجبني الذي أكرمتَ، تريد: أكرمته، واقضِ ما أنتَ قاض، أي: قاضيه، وفي ذلك استتار ضمير النصب والجرّ.

وأجيبُ بأنّ ذلك من قبيل الحذف لا الاستتار»[1].

مناقشة الاعتراض:

ذكر ابن هشام فقط أنّ «ألفاظ الضمائر كلّها مبنيّة، ويختصّ الاستتار بضمير الرفع»[2].

واكتفى ابن عقيل بتعليل بناء الضمائر؛ «لشبهها بالحروف في الجمود»[3].

ووافق الأستاذ محمّد عبد الحميد العُليميّ في رأيه أنّ هذا من باب الحذف، أي أنّ الضمير كان مذكوراً في الكلام، ثمّ حُذِف، من ذلك قوله تعالى:

[illegible][4]، أي: منه.

ولا كذلك المُستتر، فقد التبس عليكَ الحذف بالاستتار[5].

ثمّ بيّن أنّ الفرق بين المحذوف والمستتر يكون من وجهين:

الأوّل: أنّ المحذوف يمكن النطق به، وأمّا المُستتر فلا يمكن النطق به أصلاً.

والوجه الثاني: أنّ الاستتار يختصّ بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام، وأمّا الحذف فكثيراً ما يقع في الفضلات[6].

أقول: كان العُليميّ دقيقاً في إجابته أكثر من ابن هشام وابن عقيل؛ إذ بيّن أنّ الحذف يكون لضميري النصب والجرّ؛ لأنّنا نستطيع أن نُعيدَ المحذوف، وننطق به، ولا نستطيع ذلك في المُستتر كما بيّن الأستاذ مُحمّد عبد الحميد.

ولو أنّ العُليميّ تابع كلامه مُعلِّلاً لِمَ الحذف لا الاستتار، لكان أقربَ للفهم وأرجى للفائدة.

1 حاشية التصريح 100/1.

2 أوضح المسالك 87/1.

3 شرح ابن عقيل 92/1.

4 سورة المؤمنون، الآية 33.

5 انظر: أوضح المسالك 87/1، الحاشية رقم 2.

6 انظر: شرح ابن عقيل 95/1، الحاشية رقم2.

4- الاعتراض في باب الموصول:

«والعجب من الشارح حيث قال: وهي مبنيّة، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأنّ (الذين) مخصوص بأولي العلم، و(الذي) عامّ، فلم يجرِ على سنن الجموع، وسكت عن هذا المعنى هنا مع قرب ما بينهما»[1].

مُناقشة الاعتراض:

قال ابن مالك: «ولم يُعرب أكثر العرب (الّذين)، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأنّ (الّذين) مخصوص بأولي العَلَم، و(الّذي) عامّ، فلم يجرِ على سنن الجموع المُتمكّنة، بخلاف (اللّذَين) و(اللّتَين)، فإنّهما جرتا على سنن المُثنّيات المُتمكّنة لفظاً ومعنى.

وعلى كلّ حال ففي (الّذي) و(الّذين) شبهٌ بـ (الشجي) و(الشجينَ) في اللّفظ وبعض المعنى؛ فلذلك لم تُجمع العرب على ترك إعراب (الّذين)، بل إعرابه في لغة هُذَيل مشهور... ومن ذلك قول بعضهم:

وبنو نُويْجِيَة اللّذون كأنّهم مُعْطٌ مُخَدَّمَةٌ من الخِزَّانِ[2]»[3]

وذهب ابن عصفور إلى ما ذهب إليه ابن مالك أيضاً فقال: «ومنهم مَنْ يقول: (اللّذون) رفعاً، و(اللّذين) نصباً وجرّاً»[4]. وأورد البيت الذي أورده ابن مالك.

وما ذكره ابن مالك وابن عصفور من إعراب (الّذين) أوضح ممّا ذكره العُليميّ، فلو ذكر شاهداً على رأيه كما ذكرا؛ لعلمنا أنّ في (الّذي) شَبَه من (الّذين)، وأنّ (الّذي) موصول اسميّ، وله وجه آخر أن يأتي موصولاً حرفيّاً.

خامساً: اعتراضات العُليميّ على باقي النحاة:

اختار شيخنا العُليميّ عدداً من النحاة، ففنّد آراءَهم في مسائل معيّنة، وصوّبها على النحو الآتي:

1 حاشية التصريح 133/1.

2 المُعط: جمع (الأمعط)، وهو الذي سقط شعره، المُخَدَّم: الأبيض الأطراف، الخِزَّان: جمع (الخُزَز)، وهو ذَكَر الأرنب.

3 شرح التسهيل 191/1.

4 شرح جُمل الزجّاجيّ 172/1.

يذكر رأي النحويّ الذي سيردّ عليه، ثمّ يُتبع الردّ بكلمة تدلّ على عدم رضاه عن رأيه مثل: (زعم)، و(هذا غلط منه)، و(يُرَدّ عليه)، ثمّ يذكر الرأي الذي يراه صواباً بُغية تصحيح رأي هذا النحويّ.

وتمثّل هذه الردود ـ كما ذكرتُ سابقاً ـ جانباً مُهمّاً من جوانب شخصيّة العُليميّ النقديّة؛ فهو لا يُسلّم لرأي إن لم يكن متأكّداً من صحّته، بصرف النظر عن صاحب هذا الرأي، ومكانته النحويّة، فالنحاة الذين ردّ عليهم العُليميّ هم أعلام زمانهم، كالزجّاجيّ، وابن عصفور، وأبي حيّان، ومع ذلك لم تمنعه مكانتهم العلميّة من تخطئتهم والردّ عليهم.

ونعرض ههنا أمثلة على هذه الردود نطّلع من خلالها على كيفيّة تعامل العُليميّ مع آراء النحاة المُخالفة لرأيه، ونتبيّن مدى دقّة العُليميّ في عرضها وتصحيحها.

اعتراضه على الشهاب القاسمي[1]:

يقول عند الحديث عن علامات الحرف: «وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني: يقولون: إنّ ما اختصّ بقبيل عَمِلَ فيه العمل الخاصّ.

وأقول: يُرَدُّ عليه بأنّ (إنّ وأخواتها) مختصّة بالأسماء، وتعمل الرفع والنصب، وهما عامّ لا خاصّ»[2].

ما يُبطل عمل (إنّ وأخواتها) وينقلها من باب الاختصاص بالأسماء إلى باب الاختصاص بالأفعال دخولُ (ما)، فإذا لم تدخل (ما) فإنّها تبقى مُختصّة بالأسماء.

لم يكن العُليميّ مُخطئاً في ردّه على الشهاب القاسمي، فقد حصر عمل (إنّ وأخواتها) حال كونها عاملة، أي مختصّة بالأسماء، فترفع وتنصب.

أمّا إذا بطل عملها، تُهمل ويبطل معها الرفع والنصب وهو مذهب سيبويه، كما ذكر الصبّان في حاشيته[3].

ولم يكن الشهاب القاسمي مُخطئاً أيضاً، فكلامه هنا خاصّ بـ(إنّ وأخواتها) العاملات.

1 لم أجد له ترجمة فيما عدْتُ إليه.

2 حاشية التصريح 43/1.

3 انظر: حاشية الصبّان 443/1.

فإشارة العُليميّ هنا إلى العام، أي التي تعمل فيكون عملها مُشترَكاً مع ما تشبهه وهو الفعل، فترفع وتنصب كما يرفع الفعل وينصب، «فنصبت الاسم تشبيهاً بالمفعول، وترفع الخبر تشبيهاً بالفاعل»[1].

اعتراضه على العينيّ:

اعترض على العيني في حاشيته، فقال بعد أن أورد الشاهد الآتي:

فعُجتُها قِبَلَ الأخيارِ منزلةً والطيّبي كلَّ ما التاثتْ بهِ الأُزُرُ[2]

«فإنّ (كلَّ) معمولة للصفة وهي (الطيّبي)، و(كلّ) مضافة إلى (ما) الموصولة.

وليس الشاهد في (الطيّبي) كما قاله العيني؛ لأنّه لا يناسب موضوع الكلام؛ لأنّه في أقسام معمول الصفة[3] لا فيها، فتدبّرْ»[4].

أورد خالد الأزهريّ هذا الشاهد عندما كان يذكر أقسام معمول الصفة، فذكر أنّ منها أن يكون مُضافاً إلى موصول.

بينما ذكر العيني هذا الشاهد ضمن شواهد الصفة المُشبّهة باسم الفاعل فقال: «الاستشهاد فيه في قوله: والطيبيّ كلّ ما التاثت به، فإنّ قوله (الطيّبيّ) صفة مشبّهة مضافة إلى (كلّ) الذي هو مُضاف إلى موصول[5]، وقد عُلِمَ أنّ معمول الصفة المُشبّهة على أنواع منها المُضاف إلى موصول كما في البيت المذكور»[6].

1 انظر: أسرار العربيّة 148.

2 انظر: شرح ديوان الفرزدق 221.عجتها: عطفت رأسها بالزمام، والهاء عائدة إلى الناقة التي يرتحل عليها، الأخيار: أصحاب المنزلة الرفيعة، الطيّبون: الأطهار، التاث: التفّ، الإزار: ثوبٌ تشدّه المرأة على وسطها. معنى البيت: أنّه مال بمطيّته نحو الأخيار والطيّبين في ديارهم، والمحافظين على عفّتهم وكرامتهم.

3 معمول الصفة المُشبّهة ضمير بارز مُتّصل، أو سببيّ موصول، أو موصوف يشبهه، أو مُضاف إلى أحدهما، أو مقرون بأل أو مجرّد أو مُضاف إلى ضمير الموصوف لفظاً أو تقديراً، أو إلى ضمير مُضاف إلى مُضاف إلى ضمير الموصوف. انظر: شرح التسهيل 90/3، والشواهد على هذه الأقسام كثيرة ومنثورة في كتب النُحاة.

4 حاشية التصريح 85/2.

5 قال الصبّان: «وقد يُبحث في الشاهد باحتمال كون ما نكرة موصوفة لا موصولة» حاشية الصبّان على شرح الأشموني 10/3.

6 المقاصد النحويّة 63/3.

لفت ابن هشام انتباه الباحث إلى أنّه يلزم أن يكون معمول الصفة المُشبّهة سببيّاً، أي: مُتّصلاً بضمير موصوفها، إمّا لفظاً نحو (زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُه)، وإمّا معنىً نحو (زيدٌ حَسَنُ الوَجه)، أي: منه، وقيل: إنّ (أل) خَلَفٌ عن المُضاف إليه[1].

ولم يأتِ على ذكر أنّ من أقسام معمولها أن يكون مُضافاً إلى موصول.

وعلى كل الأحوال أشار العيني بقوله: «وكلّ مُضافة إلى ما الموصولة» إشارة خفيّة إلى إضافة معمول الصفة إلى موصول، ولا ندري لِمَ لم يلحظ العُليميّ هذه الإشارة، وهي على خفائها تدلّ على انتباه العينيّ إلى هذا القسم من أقسام معمول الصفة المُشبّهة.

اعتراضه على الزجاجيّ:

أورد العُليميّ في باب النداء ما نصّه: «وإذا كان المنادى مُضافاً إلى مضاف إلى الياء نحو: يا غلام غلامي، فالياء ثابتة لا غير ولا يجوز حذفها لِبُعدِها عن المنادى، وهي إمّا ساكنة أو مفتوحة، كقولك: يابن خالي ويابن أخي، ويا بنت أخي و يا بنت خالي، إلاّ إذا كان المُنادى ابنَ عمٍّ أو ابن أمٍّ أو ابنة عمٍّ أو ابنة أمٍّ فالأكثر حذف الياء، والاجتزاء بالكسرة عن الياء، كقولك: يا ابن عمّ ويا ابن أمّ بكسر الميم فيهما، ثمّ قال الزجّاجيّ: لا تركيب بل إضافتان، وقال في الارتشاف نقلاً عن أصحابه: إنّهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد، وأنّهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر إذا أضافوها للياء، فليس إلاّ إضافة واحدة.

ظاهر هذا[2] أنّ الزجّاجيّ وأصحاب أبي حيّان متّفقون على موضوع المسألة، وهو الكلام على المُضاف إلى المُضاف إلى الياء، وفيه نظر، إذ على التركيب ليس هناك إضافتان، فتدبّر»[3].

شرح العُليميّ فكرة الزجّاجيّ شرحاً دقيقاً، فمُراد الزجّاجيّ أنّ (ابنَ أمّ) و(ابن عمّ) تركيب واحد، وبناء على هذا ليس لدينا إضافة كما قال الزجّاجيّ: «فأمّا قولك: (يا ابنَ أُمّ، ويا ابنَ عمّ) ففيه ثلاث لغات: منهم من يجعله اسماً واحداً، فيبنيه على الفتح، فيقول: (يابنَ أمَّ، ويابنَ عمَّ)، ومنهم من يقول: (يابن أُمِّ، ويابنَ عمِّ) فيكسر ويحذف الياء[4].

---

1 انظر: أوضح المسالك 248/3.

2 من هنا يبدأ تعليق العُليميّ على كلام الزجّاجيّ وأبي حيّان.

3 حاشية التصريح 179/2.

4 كسر الميم هي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائيّ وخلف وأبو بكر في: (ابن أمِّ) في سورة الأعراف في الآية 103، وفي (يا ابن أمِّ) في سورة طه في الآية 94. انظر: النشر في القراءات العشر 272/2.

وإثباتها أجود، كما ذكرتُ لك، فيُقال: يابنَ أُمّي، ويابن عمّي، بإثبات الياء وهي اللغة الثالثة»[1].

وذكر ابن الشجريّ في أماليه أنّ القياس إثبات الياء في: (يابن أمّ) و (يابن عمّ)، كقول أبي زبيد الطائيّ:

يا بن أُمّي ويا شقيق نفسي أنتَ خلّيتني لدهرٍ كَؤودِ

وسبب إثبات الياء؛ لأنّ حذفها إنّما يقوى إذا كان المُنادى مُضافاً إليها كقولك: ياغلام، فيحذفونها كما يحذفون التنوين في قولهم: (ياغلامُ) إذا أرادوا غلاماً بعينه، فإذا قالوا: ياغلام غلامي ضعفَ حذفها؛ لأنّ الغلام الثاني غير منادى.

وإنّما جاز حذفها في قولهم: يابن أمّ ويابن عم ولم يُكرَه، كما كُرِه في قولك: ياغلام غلامي؛ لأنّ إضافة (ابن) إلى هذين الاسمين ممّا كثُرَ استعماله، فتغيّر عن أحوال نظائرهما، ألا ترى أنّ العربيّ يلقى العربيّ الأجنبيّ وهو لا يعرفه، فيقول له: يابن عمّ، وكذلك يقول لمن لا نسب بينه وبينه: يابن أمّ، كما يقول له: يا أخي[2].

ما نلاحظه من تعليق العُليميّ أنّه رفض مذهبَ الزجّاجيّ في وجود إضافتين فيما سمّاه تركيباً، ووافقه ـ كما وافق أبا حيّان وأصحابه ـ في أنّ موضوع المسألة الإضافة إلى المُضاف إلى ياء.

1 الجُمل في النحو 162.

2 انظر: الأمالي الشجريّة 74/2.

نتائج البحث:

1- لم يكن العُليميّ مُجرّد ناقل، وإنّما كان ناقداً من الطراز الرفيع، له منهج نقديّ، يُحلّل، ويناقش.

2- نلمس في اعتراضاته عمق الجانب النقديّ، واستخدم لاعتراضاته ألفاظاً تدلّ على دقّة منهجه النقديّ.

3- كانت بعض اعتراضات العُليمي على ابن هشام غير واضحة ممّا سبّب ضبابيّة في فهم مقصوده، كاعتراضه عليه في (باب التمييز).

4- كانت بعض اعتراضاته على الأزهريّ غير مُعلَّلة، كما في اعتراضه عليه في (باب النكرة والمعرفة).

5- كان في بعض اعتراضاته عليه مُخطِئاً، كما في اعتراضه عليه في باب (حروف الجرّ).

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم.

2- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق د. رجب مُحمّد، مراجعة د. رمضان عبد التوّاب، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1998م، 1418، ط1.

3- أساس البلاغة، الزمخشريّ، دمشق، دار النفائس، 2009م، 1430هـ، ط1.

4- أسرار العربيّة، أبو البركات الأنباري، تحقيق مُحمّد بهجة البيطار- عاصم بهجة البيطار، دمشق، دار البشائر، 2004م، 1425هـ.

5- الأعلام، خير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين،2002م، ط15.

6- الألفيّة، ابن مالك، بيروت، المكتبة الشعبيّة.

7- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق مُحمّد مُحيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصريّة.

8- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، إسماعيل البغداديّ، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ.

9- بُغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنحاة، السيوطيّ، تحقيق مُحمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1.

10-البُلغة في تراجم أئمّة اللّغة، الفيروز آبادي، تحقيق مُحمّد المصريّ، دمشق، دار سعد الدين، 2000م، 1421هـ.

11- تاريخ الأدب العربيّ، كارل بروكلمان، نقله إلى العربيّة د. عبد الحليم النجّار، القاهرة، دار المعارف، ط5.

12-تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجَبَرتي، بيروت، دار الجيل، 1978م، ط2.

13-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، 1996م، 1417.

14-تراجم الحمصيّين في تاريخ ابن عساكر، د. أميّة مرعي الغزّي، حمص، منشورات الجمعيّة التاريخيّة، 2020م، 1441هـ.

15-جامع الشروح والحواشي، عبد الله الحبشيّ، أبو ظبي، المُجمّع الثقافيّ، 2004م، 1425هـ.

16-حاشية التصريح على التوضيح، ياسين العُليميّ، دار الفكر.

17-حاشية الصبّان على شرح الأشموني، الصبّان، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة.

18-خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغداديّ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1997م، 1418هـ، ط4.

19-الخصائص، ابن جنّي، تحقيق مُحمّد عليّ النجّار، ط2.

20-خُلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المُحبّي.

21-الدُرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حَجَر العسقلانيّ، تصحيح د. سالم الكرنكوي الألمانيّ.

22-رسالة في التغليب، ياسين العُليميّ الحمصيّ، تحقيق خولة مسامح، إشراف خالد اليوبي، بيروت، دار الكتب العلميّة.

23-روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، الخوانَساري، بيروت، الدار الإسلاميّة، 1991م، 1411هـ، ط1.

24-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبليّ، بيروت، دار المسيرة، 1979م، 1399هـ، ط2.

25-شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تحقيق مُحمّد مُحيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، 1980م، 1400هـ، ط.

26-شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد، د. مُحمّد بدوي المختون، هجر، جيزة، 1990م، 1410هـ، ط1.

27-شرح جُمل الزجّاجيّ، ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، جامعة البصرة، كليّة الآداب، 1971م.

28-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق مُحمّد مُحيي الدين عبد الحميد، منشورات جامعة البعث، 1989م.

29-شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام، تحقيق مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصريّة.

30-شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التوّاب، د. محمود فهمي حجازيّ، د. مُحمّد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1986م.

31-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السَخَاوي، القاهرة، مكتبة القدسي، 1354.

32-عبقريّة التأليف العربيّ (علاقات النصوص والاتّصال العلميّ)، أ.د. كمال عرفات نبهان، الكويت، الوعي الإسلاميّ، 2015م، 1436هـ، ط1.

33-علم الكلام بين الأصالة والتجديد، د. مُحمّد خير العمري، المجلّة الأردنيّة في الدراسات الإسلاميّة، المجلّد الخامس، العدد الثالث، 2009م، هـ1430.

34-العلوم العقليّة في المنظومات العربيّة، أ.د. جلال شوقي، الكويت، مؤسّسة الكويت للتقدّم العلميّ، 1990م، ط1.

35-فوات الوفيات، مُحمّد شاكر الكتبيّ، تحقيق د. إحسان عبّاس، بيروت، دار صادر.

36-القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ضبط وتوثيق يوسف الشيخ مُحمّد البقاعيّ، بيروت، دار الفكر، 1999م، 1420هـ.

37-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ .

38-الكلّيّات، أبو البقاء الكفويّ، أعدّه للطبع د. عدنان درويش، مُحمّد المصريّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1998م، 1419هـ، ط2.

39-الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، الغزّيّ، وضع حواشيه خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1997م، 1418هـ، ط1.

40-معجم الأخطاء الشائعة، مُحمّد العدنانيّ، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1980م، ط2.

41-معجم البلدان، ياقوت الحموي، بيروت، دار صادر.

42-معجم المطبوعات العربيّة والمُعرَّبة، يُوسف إليان سركيس، بورسعيد، مكتبة الثقافة الدينيّة.

43-مفاتيح العلوم، مُحمّد الخوارزميّ، تحقيق إبراهيم الأبياريّ، بيروت، دار الكتاب العربيّ، 1989م، 1409هـ، ط2.

44-مُقدّمة ابن خلدون، ابن خلدون، بيروت، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللّبنانيّ.
45-مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق مازن المبارك، مُحمّد عليّ حمد الله، مراجعة سعيد الأفغانيّ، بيروت، دار الفكر، 1972، ط3.
46-النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب ـ وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ ـ المؤسّسة المصريّة العامّة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
47-النحو العربيّ وعلاقته بالمنطق، د. محمود مُحمّد عليّ، الإسكندريّة، دار الوفاء، 2016، ط1.
48-النحو الوافي، عبّاس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط3.
49-النصّ وشرحه في التأليف النحويّ العربيّ (بحث في الظاهرة وتقويمها)، بارق عبد الله أحمد، مجلّة ديالى، العدد الثالث والسبعون، 2017م.
50-نَفح الطِيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد المقرّي التلمسانيّ، تحقيق مُحمّد مُحيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربيّ.
51-هديّة العارفين، أسماء المؤلّفين المُصنّفين، إسماعيل البغداديّ، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، 1951م.
52-الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفديّ، اعتناء هلموت ريتر، دار النشر: فرانز شتاينر بفيسْبَادن، 1961م، 1381هـ، ط2.
53-الوسيط في تاريخ النحو العربيّ، د.عبد الكريم مُحمّد الأسعد، الرياض، دار الشوّاف، 1992م، 1413هـ، ط1.